

اليمن

السعودية تنتقم لفشل رهان التفرقة: مجزرة جديدة في صنعاء

بعدها باءت محاولات تحالف العدوان تحويل السجك السياسي بين شريكَي صنعاء إلى اقتتال على الارض يهز أمان العاصمة. جاء الرد بضرابات انتقامية جديدة اودت بحياة 16 مواطناً، معظمهم نساء واطفال

لم يكذ يمر يومان على المجزرة التي ارتكبتها طائرات العدوان في قرية بيت العذري في مديرية أرحب شمال صنعاء، مُودية بحياة 48 مدنياً، حتى عادت العاصمة لتكون في مرمى حمم الموت من جديد، إذ أغارت الطائرات السعودية، فجر أمس، على عمارة سكنية في منطقة عطان، التي حطمت رقماً قياسياً في عدد الغارات التي استهدفتها منذ بدء العدوان، ما أدى إلى استشهاد 16 مواطناً، بينهم 8 أطفال و4 نساء، وإصابة 22 آخرين من ساكني العمارة التي سُويت بالأرض. وجاءت هذه المجزرة بعد ساعات على انتهاء العمليات التي نظّمها كلٌّ من «المؤتمر» و«أنصار الله» في صنعاء، والتي كان مأمولاً من قبل خصومهما أن تؤدي إلى اقتتال بينهما، ما دفع عدداً من القيادات في العاصمة إلى اعتبار جريمة عطان دليلاً على ضيق تحالف العدوان ممّا آلت إليه

فعاليات يوم الخميس. واستنكر الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، المجزرة، مديناً «صمت المجتمع الدولي وتواطؤ الأمم المتحدة مع المجرمين القتل»، وأشار، في تصريح صحافي، إلى أن «هذه المجزرة التي تكشف صلف وخيبة تحالف العدوان، تأتي عقب انتصار المجلس السياسي الأعلى في تدعيم مفهوم الدولة وتوفير الحماية لجميع الفعاليات، سواء ما كان منها حزبياً أو لرفد الجبهات». وأكد أن «تلك المجازر لن تمر دون انتقام».

بدورها، أدانت حكومة الإنقاذ المجزرة، واصفة إياها بأنها «جريمة حرب جديدة متكاملة الأركان». وشدد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية على «حق اليمنيين في الرد بكل الوسائل المتاحة والتي قد تتاح، وجعل مسرح المعركة والعمليات يشمل الأراضي السعودية ومصالحها في أي مكان». ودعا المصدر الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى «العمل من أجل إحلال السلام، وإرسال بعثات تقصّ للتحقيق في جرائم العدوان في اليمن، وأن تكون هناك نظرة محايدة وحازمة». ورأى مجلس النواب في صنعاء، من جهته، أن «صمت المجتمع الدولي شجّع دول تحالف العدوان على مواصلة جرائمها دون رادع»، حاصاً المجتمع الدولي على «الاضطلاع بمسؤوليته الإنسانية، وممارسة الضغط على دول العدوان لإيقاف الحرب فوراً، ورفع الحصار البري والبحري والجوي». ومدفوعة بالإحراج إزاء السخط

الشعبي على توالي المجازر، سجلت حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، موقفاً «محايداً» من ضربة عطان، داعية إلى التحقيق فيها. وقال وزير خارجية هادي، عبد الملك المخلافي، في تغريدات على «تويتر»، إن «ما حدث اليوم في منطقة فح عطان يستوجب التحقيق من قبل التحالف»، حاثاً على «تجنب المدنيين نتائج الحرب التي أشعلتها ميليشيا الحوثي - صالح»، في تبرئة مبطنّة لتحالف

أعلنت قيادة تحالف العدوان «مراجعة» العمليات في منطقة فح عطان

العدوان من الدم المسفوك. وعلى إثر ردود الفعل المتددة تلك، أعلنت قيادة تحالف العدوان، مساء أمس، «مراجعة» العمليات العسكرية في منطقة فح عطان. وقال المتحدث باسم التحالف، تركي المالكي، في تصريحات أوردتها قناة «الإخبارية» الرسمية، إن «قيادة التحالف أطلقت على ما تم تداوله في مواقع التواصل من مزاعم باستهداف التحالف لمنزل في فح عطان، وستقوم بمراجعة العمليات في المنطقة المحددة، وستعلن النتائج حالما تنتهي المراجعة إلى نتائج أولية». وكرر المالكي حديثه عن «الالتزام بقيادة التحالف بواجب حماية المدنيين وتجنبهم آثار الصراع»، و«تبنيها

قواعد اشتباك طبقاً لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني». ووقعت مجزرة عطان في وقت كانت تتوالى فيه المواقف المستنكرة لمجزرة أرحب، والتي ارتكبتها طائرات العدوان فجر الأربعاء الماضي. وطالبت الأمم المتحدة بتحقيق مستقل في الغارات الجوية التي استهدفت فندقاً شعبياً في قرية بيت العذري بمديرية أرحب،

ناقلة عن شهود عيان نفهم وجود «أي إنداز بهجوم وشيك». وذكرت المتحدث باسم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ليز ثروسيل، أمس، «كل أطراف الصراع، بما في ذلك التحالف، يواجهها في ضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي». وأشارت ثروسيل إلى أنه «في الأسبوع الذي يمتد من 17 إلى 24 آب/ أغسطس،

تقرير

اتهام لبيونغ يانغ بانتاج أجزاء لمفاعلك نووي جديد

في الوقت الذي لا تزال تتعامل فيه قضية العقوبات الأميركية على كوريا الشمالية، كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بيونغ يانغ تكثف جهودها لإنتاج أجزاء مفاعل نووي جديد. وذلك بينما تعمل الأطراف المقابلة على تسعير المواجهة. إن من خلال فرض عقوبات إضافية أومن خلال المناورات المشتركة مع الولايات المتحدة

الوكالة في الوقت الذي أعلنت فيه اليابان تشديد عقوباتها على كوريا الشمالية، من خلال تجميد أصول شركات صينية وناميبية يشتبه في قيامها بصفقات تجارية مع بيونغ يانغ.

وأجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين وعشرات من التجارب الصاروخية، منذ بداية العام الماضي، متحدياً الولايات المتحدة، الأمر الذي أثار مخاوف من نشوب صراع في شبه الجزيرة الكورية المدججة بالسلاح. ولم ينضح ما إذا كان بوسع بيونغ يانغ تصغير قنبلة نووية بما يكفي لوضعها على رأس صاروخ من هذا القبيل، ومن المعتقد على نطاق واسع أنها لا تستطيع حتى الآن وقاية مثل هذا الرأس الحربي من الحرارة المتولدة عندما يعود الصاروخ لدخول الغلاف الجوي للأرض. لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قالت في تقرير لمؤتمرها العام السنوي، إن جهود بيونغ يانغ لإنتاج مواد لازمة للقنابل النووية مستمرة. ولا تستطيع الوكالة دخول كوريا الشمالية، فيما تراقب أنشطتها بشكل أساسي من خلال صور الأقمار الصناعية. وأشار تقرير الوكالة إلى أن «هناك ما يشير في منطقة بناء مفاعل

المياه الخفيفة إلى زيادة في الأنشطة، تتوافق مع صنع مكونات معينة للمفاعل». إلا أن «الوكالة لم ترصد علامات على تسليم أو إدخال مكونات رئيسية إلى المبنى الذي يضم المفاعل، ومن المتوقع أن يكون المفاعل الجديد أكبر من المفاعل التجريبي الحالي في يونغ بيون. وأضافت الوكالة أنه كانت هناك علامات على أن المفاعل التجريبي

حدّرت بيونغ يانغ لندن من نهاية بانسة إذا شاركت في المناورات

استمر في العمل. وقال تقريرها السابق إن هذا المفاعل أعيد تزويده بالوقود في عام 2015، وإن قضبان الوقود تلك سيتم التخلص منها على الأرجح بعد عامين. وأكد تقرير اليوم هذا التكهن، قائلاً إن من المتوقع استمرار دائرة الوقود تلك حتى أواخر 2017. وعلى الرغم من عدم معرفة الكثير عن جهود كوريا الشمالية لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب، أشار التقرير إلى أن تلك الأنشطة استمرت في يونغ بيون. في غضون ذلك، أعلنت اليابان تشديد عقوباتها على كوريا الشمالية من خلال تجميد أصول



كيم جونج اون خلال زيارته احد معاهد المواد الكيميائية الذي لم يُكشَف عن مكانه (اف ب)

منها. وقال المتحدث باسم الحكومة اليابانية، يوشيهيدي سوغا، خلال مؤتمر صحافي: «سنواصل توجيه نداءات شديدة (إلى كوريا الشمالية) لحصّها على التحرك في اتجاه نزع الأسلحة النووية»، مضيفاً أن «الوقت قد حان لتشديد الضغوط».

شركات صينية وناميبية يشتبه في قيامها بصفقات تجارية مع بيونغ يانغ. وجاء قرار اليابان بعد أيام على قرار الولايات المتحدة فرض تدابير ضد عشرة كيانات وستة أفراد من الصين وروسيا، لاتهامهم بتقديم مساعدة مالية لكوريا الشمالية، ولا سيما من خلال استيراد الفحم